مشروع التغيير الإيجابي المستدام

بن جدو أحمد
ليسانس في اللغة العربية وآدابها

الحلقة (٢ / ٢)

مجالات عمل المشروع

أولا- التعليم:

التعليم إجباري في كل الدول تقريبا، وهو قطاع مهم في عملية التغيير ولا نهضة مجتمعية من دونه، لكن التحدي يكمن في أن أكثر المناهج والأساليب التعليمية المتبعة في البلاد النامية لا تواكب التقدم الحديث ولا تغطي احتياجات سوق العمل، ومن هنا لا بد من تحليل للنظم التعليمية المفروضة وإيجاد حلول عملية للتحديات التي تعيق التعليم من أداء وظائفه الأساسية، وكذلك تدعيمه بطرق مبتكرة تعزز التعليم الرسمي وتتكامل معه.

فيما يلي تحديد لمراحل التعليم وكيفية تطويرها:

١- التعليم قبل الجامعي

تواجه التعليم الرسمي مجموعة من التحديات والصعوبات التي تؤثر بشكل كبير على جودته وفاعليته، لكن هناك العديد من الأساليب الفعالة التي يمكن أن تساعد على التعامل معها وتجاوزها برغم محدودية الموارد والإمكانيات، وهذه محاولة لرصد تلك التحديات واقتراح حلول لها:

– التحدي: العدد الكبير للتلاميذ في الصف الواحد

الحلول:

تقسيم الطلاب إلى مجموعات صغيرة (٥–٧ طلاب في المجموعة): توزيع الطلاب في مجموعات عمل مع إتاحة المشاركة لكل طالب بتعيين مهام لكل منهم لمتابعة الأنشطة وحل التمارين وتقديم تقرير دوري عن المجموعة. وعند تقسيم الطلاب إلى مجموعات تراعى المهارات والمعارف والمستويات المختلفة بينهم لتحقيق التكامل والانسجام.

التناوب في الإشراف: التركيز على مجموعتين في كل حصة مع تقديم أنشطة ذاتية لباقي المجموعات.

إشراك الطلبة المتميزين: الاستعانة بالمتميزين في الصف لتوجيه زملائهم في المجموعة ومساعدتهم على تحسين مستواهم.

الاعتماد على الأنشطة الجماعية: تقديم الأنشطة على شكل مشاريع جماعية متنوعة مثل المناقشات وورش العمل مع تقسيم الأدوار فيها بما يفسح المجال لكل طالب للمشاركة بما يتناسب مع اهتماماته ومستواه.

التطبيق العملي للأنشطة: تشجيع المجموعات على تطبيق المعارف المكتسبة عمليا في واقعهم الحياتي من خلال مشاريع مقترحة تدفعهم للبحث عن حلول للمشكلات ومن زوايا متعددة.

– التحدي: الاختلاف في مستوى الطلاب:

الحلول:

التقييم الشخصي المسبق: إجراء اختبارات بسيطة في بداية الموسم الدراسي لتحديد مستوى كل طالب وبناء خطط تعليم فردية حسب نتائج التقييم.

التعليم المتمايز: إعداد أنشطة وتطبيقات تعليمية بدرجات متفاوتة الصعوبة تناسب المستوى الدراسي لجميع الطلاب وتراعي قدرتهم على الفهم والاستيعاب، وتصميم مهام تناسب أساليب التعليم المختلفة (سمعي، بصري، حركي) لتشمل كل أنماط شخصيات الطلبة.

التعليم القائم على الأقران: إشراك الطلبة المتفوقين في دعم وتحفيز زملائهم داخل المجموعة الطلابية ذاتها.

تعزيز الاستقلالية: توجيه الطلاب للتفكير الحر واكتشاف الروابط بين التخصصات المعرفية نفسها، وبينها وبين المشاكل الحياتية الواقعية.

تنويع الأساليب التعليمية: عدم الاكتفاء بتقديم الدروس على نمط واحد من الطرح، إذ ينبغي تنويعها بما يتلاءم مع أهداف الدرس والحفاظ على تركيز الطلبة مثل استخدام القصص والأمثلة الواقعية والتجارب العملية والأسئلة المفتوحة...

الدعم الخاص: توفير الدعم الإضافي للطلاب الذين يحتاجون إلى مساعدة خاصة، وتقديم تمارين وتطبيقات تصاعدية الصعوبة إضافية مصممة لهم خصيصا تمنحهم فرصة للفهم المتدرج.

– التحدي: كثافة الدروس في المادة الواحدة

الحلول:

التعليم القائم على المشاريع: حيث يعكف الطلاب على مشروع واحد يتضمن ويعالج موضوعات متعددة، وتحويل الدروس النظرية إلى أنشطة عملية تسهل الفهم.

التعليم بالأولويات: يمكن تجزئة الدروس الكبيرة إلى دروس أصغر وتقسيم المحتوى إلى عدة أجزاء تدريجية تسهل استيعابها، مع التركيز على الموضوعات الأساسية التي تبني المفاهيم، وتوفير نشاطات اختيارية للمواضيع الفرعية.

التخطيط الذكي للوقت: تحديد نطاقات زمنية لكل هدف تعليمي لتقليل التشتت وهدر الوقت، وتقسيم الجدول الزمني المخصص لكل وحدة دراسية إلى أجزاء تتناسب مع الحجم الساعي والأنشطة التفاعلية، مثلا: جعل أول حصتين لشرح المفاهيم النظرية الأساسية وباقي الحصص للمناقشة والتفاعل وتطبيق المشاريع.

– التحدي: كثرة المواد المخصصة للتدريس

الحلول:

التكامل بين المواد: ربط موضوعات مختلفة من مواد دراسية متعددة بموضوع واحد، مثلا: درس "المناخ" يمكن ربطه بين مادتي الجغرافيا (أنواعه، تأثيره على التوزيع السكاني...) والعلوم (تأثيره على النباتات) في حصة واحدة.

استخدام المشاريع الشاملة: تكليف الطلاب بمشاريع تتطلب دمج أكثر من مادة لإنجازها، مثل إعداد مجلة تحتوي على مواضيع متنوعة علمية وأدبية وغيرها.

التنسيق الزمني بين المواد: تصميم دروس تخصص وقتا أكثر للمواد التي تحتاج تركيزا عمليا وتقلل الوقت للمواد النظرية.

مساعدة الطلاب: جمع مواد بحثية مسبقا وإعداد ملخصات مركزة مع أمثلة وتطبيقات لمساعدة الطلاب على المراجعة، وتخصيص دروس دعم في أوقات الفراغ وأيام العطل.

– التحدي: التنسيق بين الجدول الزمني السنوي ومتطلبات المنهج وفق الرزنامة

الحلول:

التخطيط المسبق للوحدات التعليمية: تقسيم الأهداف الكبرى إلى وحدات صغيرة متدرجة يمكن تحقيقها في وقت محدد، وإعداد جدول مرن يسمح بدمج الأنشطة ضمن الزمن المتاح.

تقليل الوقت المخصص للتلقين: استخدام الأدوات والوسائل التعليمية في الشرح، واعتماد أسلوب التعلم المقلوب بحيث يطلع الطلاب على الجانب النظري قبلا، وتخصيص وقت الحصة للنقاش والتطبيقات العملية.

التعامل المرن مع الموضوعات: تخصيص حصص أطول لمواضيع بعينها على حساب أخرى إذا اقتضت الحاجة والضرورة لذلك، ووضع أنشطة لموضوعات محددة تتناسب مع مستوى الطلاب واهتماماتهم.

الالتزام بالأهداف العامة مع تخصيص الأسلوب: التركيز على الأهداف المسطرة مع اختيار الطريقة المناسبة لتحقيقها.

توجيهات عامة للمدرسين:

العمل بروح الفريق: التعاون بين المدرسين لابتكار أنشطة جماعية، وعقد اجتماعات دورية بينهم للتخطيط لأنشطة مشتركة.

تطوير المهارات: على المدرسين العمل على رفع مستوى المهارات اللازمة وذلك عن طريق متابعة دورات تدريبية وإقامة ورش عمل بينهم، وتعلم كيفية اتباع طرق توائم بين مهاراتهم الشخصية واحتياجات الطلاب.

التواصل مع الأولياء: فتح قنوات اتصال بين المدرسين وأولياء أمور الطلاب للاطلاع على ظروفهم العائلية والاجتماعية.

التحفيز المستمر: على المدرسين اتباع آليات تحثهم على الاستمرارية في التطوير والتنفيذ، وتشجع الطلاب على الاهتمام بالدراسة وتقديم الأفضل، مثل المسابقات واستغلال الأيام الوطنية والعالمية والأعياد الدينية لتنظيم فعاليات تتناسب معها.

التدرج والمتابعة: تنفيذ الحلول المقترحة السابقة يكون على مراحل بتقديم ما له الأولوية، ووضع معايير يمكن قياسها لمتابعة مدى نجاح الطريقة المتبعة.

إظهار فاعلية الأساليب التعليمية: وهذا يكون بتوثيق الأنشطة التفاعلية، تقييم الطلاب بشكل دوري ومستمر لمتابعة مدى فهم واستيعابهم، وإعداد بيانات وتقارير تظهر جدوى الأساليب المتبعة ومساهمتها في رفع مستوى الطلاب وتقدمهم.

٢- التعليم الجامعي

مميزات الجامعات الناجحة:

الهدف الأساسي من التعليم الجامعي هو تخريج باحثين وعلماء ومبتكرين وإعداد خريجين ذوي كفاءة يلبون متطلبات سوق العمل، لكن ليست كل الجامعات تفعل ذلك إذ هناك مميزات أساسية للجامعات الناجحة والمتفوقة تمكنها من تحقيق تلك الأهداف، منها:

– المنهجية التعليمية: الجامعات الناجحة تعتمد على التفكير النقدي والبحث العلمي والتجريب العملي، وليس على التلقين والحفظ وتكرار نفس المناهج لعقود دون تطوير وتحفيز على التفكير المستقل.

– بيئة البحث والابتكار: الجامعات الناجحة توفر تمويلا جيدا ومختبرات حديثة وبرامج دعم للمشاريع البحثية، بعكس الجامعات التي لا توفر ميزانية كافية للبحث العلمي وتضع قيودا عليها.

– العلاقة مع سوق العمل: الجامعات الناجحة تتعاون مع الشركات والمؤسسات وتجهز الطلاب بالأدوات والمهارات لدخول الحياة العملية، ولا تكتفي بتقديم شهادات لا علاقة لها بمتطلبات الواقع العملي.

– جودة الأساتذة والباحثين: الجامعات الناجحة تجذب أساتذة متميزين وفق الكفاءة لا وفق المحسوبية أو الأقدمية ولا تعاني من ضعف في الأداء الأكاديمي وقلة الإنتاج العلمي.

–التقييم المستمر والتطوير: الجامعات الناجحة تعدّل مناهجها دوريا لمواكبة التطورات وتراقب جودة التعليم والتعلم، ولا تترك برامجها التعليمية دون مراجعة أو تحديث لسنوات وعقود.

طرق وآليات لرفع مستوى التعليم الجامعي:

تحتاج الجامعات في البلاد النامية إلى تحديث للمناهج البحثية وللبرامج التعليمية تواكب التقدم العلمي المتسارع تقوم به الجهات الرسمية...، أو يمكن أن ينسق الطاقم الجامعي من إداريين وأساتذة وطلبة وبالتعاون مع جهات من خارج المؤسسة الجامعية جهودهم بما تسمح الإمكانيات لتطوير هذه المؤسسة الهامة في التغيير المجتمعي، من الخطوات التي يمكنهم اتخاذها في هذا السبيل:

– فتح قنوات للتواصل والتفاعل المباشر بين الإدارة الجامعية والأساتذة والطلبة تسمح لهم بالامتزاج والتفاهم المشترك والمشاركة في تعديل البرامج وصنع القرارات.

مراحل التنفيذ:

المرحلة الأولى: إنشاء قنوات تواصل إلكترونية بين الإدارة والأساتذة والطلبة.

المرحلة الثانية: تعزيز هذه القنوات بالتواصل الشخصي من خلال اجتماعات مفتوحة دوريا.

المرحلة الثالثة: تطوير آليات لإشراك الطلبة في اتخاذ القرارات وتعديل السياسات والمناهج.

– تأسيس مراكز أبحاث داخل الكليات تجمع بين الطلبة حسب تخصصاتهم الأكاديمية ويشرف عليها دكاترة وأساتذة للتوجيه والتأطير:

مراحل التنفيذ:

المرحلة الأولى: تخصيص موارد لتأسيس مراكز أبحاث، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على تقنيات التعليم وأساليب البحث العلمي والابتكار الحديثة.

المرحلة الثانية: تخصيص منح بحثية قليلة التكلفة لدعم المشاريع البحثية للطلاب وتوفير مساحات للبحث والتطوير.

المرحلة الثالثة: عقد شراكات مع جامعات عالمية لتبادل المعرفة وتوسيع قاعدة البحث.

– اعتماد بحوث تتطلب تحديا فكريا وعمليا تدفع بالطلبة إلى بذل الجهد بدل استنساخ بحوث جاهزة، وربط هذه البحوث بالواقع الاجتماعي والاقتصادي لاستخلاص الحلول العملية وتوجيهها إلى الجهات المعنية.

مراحل التنفيذ:

المرحلة الأولى: تدريب الأساتذة على تقنيات التدريس التي تشجع على البحث والاستقصاء وليس الاكتفاء بنقل المعلومات، وإعادة تصميم المناهج لتشمل مشاريع بحثية تتطلب التفكير النقدي والتحليل العميق.

المرحلة الثانية: تحديد الموضوعات البحثية التي تتعلق بالقضايا المحلية وتوفير منتديات حوار بين الطلاب وأصحاب القرار (حكوميين أو مستقلين) لتطوير حلول عملية لها.

المرحلة الثالثة: تقديم نتائج الأبحاث إلى الجهات المعنية ومناقشة كيفية تحويل الحلول إلى إجراءات ملموسة مع اشراك الطلبة أصحاب البحوث في الإشراف التنفيذ العملي لها.

– عقد شراكات بين الجامعة والمؤسسات لاستقبال الطلبة من أجل اكتسابهم خبرة ميدانية.

مراحل التنفيذ:

المرحلة الأولى: تحديد المؤسسات الحكومية والمستقلة التي يمكن أن تقدم دعما للطلاب في مشاريعهم البحثية، والتي تستطيع توظيفهم كمتدربين مؤقتين.

المرحلة الثانية: تنظيم ورش عمل مشتركة بين الجامعات والمؤسسات لدعم المشاريع والتدريب.

المرحلة الثالثة: تطوير شراكات استراتيجية طويلة الأمد لتعزيز التفاعل بين الطلاب والمجتمع عبر هذه المؤسسات.

– التعاقد مع علماء وباحثين دوليين لتقديم المحاضرات وتبادل الخبرات.

مراحل التنفيذ:

المرحلة الأولى: بناء علاقات مع جامعات دولية ومراكز دراسات لفتح قنوات تبادل معرفي.

المرحلة الثانية: تنظيم ندوات ومحاضرات عبر الأنترنت أو زيارات ميدانية لعلماء ومفكرين دوليين.

المرحلة الثالثة: إنشاء برامج دراسة مشتركة بين الجامعات المحلية وجامعات من دول متقدمة لتطوير آليات البحث العلمي وتعزيز الابتكار، وكذلك بينها وبين مراكز الدراسات للمساهمة في نشر الأبحاث المتخصصة.

– تشجيع الطلبة على إنشاء مشاريع فردية أو تعاونية.

مراحل التنفيذ:

المرحلة الأولى: دعم إنشاء مشاريع طلابية من خلال منح مصغرة أو مساحات عمل مشترك داخل الجامعة.

المرحلة الثانية: تنظيم مسابقات بين الطلاب للتحديات التكنولوجية والاجتماعية المبتكرة.

المرحلة الثالثة: دعم المشاريع المبتكرة والمفيدة بتوفير فرص للإنتاج والتسويق.

– ترك المجال للطلبة لاختيار مقررات الدراسة حسب اهتماماتهم العلمية وميولهم الفكرية.

مراحل التنفيذ:

المرحلة الأولى: تقديم مرونة في اختيار بعض المقررات الدراسية بناء على اهتمامات الطلاب.

المرحلة الثانية: تطوير مسارات تعليمية متخصصة تسمح للطلاب باختيار مجالات محددة في تخصصاتهم.

المرحلة الثالثة: بناء نظام جامعي يسمح للطلاب بتحديد مسارهم التعليمي بشكل أكبر بالتعاون مع أساتذتهم.

– الاستفادة من خدمات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لتحديث البرامج والمناهج ومواكبة تقدم العصر.

مراحل التنفيذ :

المرحلة الأولى : تحديث المناهج الدراسية باستخدام التكنولوجيا الحديثة وموارد التعلم الرقمي.

المرحلة الثانية : تدريب الأساتذة على استخدام الأدوات التكنولوجية في التعليم الجامعي.

المرحلة الثالثة : إدماج الذكاء الاصطناعي في الأدوات التعليمية لتحسين تجربة التعلم.

– **التعليم المتخصص** :

هو تعليم مستقل الهدف منه تكوين متخصصين ذوي كفاءة علمية ومهارات عملية تمكنهم من الابتكار ومواكبة التقدم التكنولوجي وتلبية حاجات سوق العمل ويحمل إمكانات لتأسيس نظام تعليمي ذو جودة ومستدام في بيئات مختلفة، وهو ليس بديلا أو منافسا للتعليم النظامي، بل يمكن اعتباره مكملا له، ويكون اختياريا للطلاب وملائما لتوجهاتهم وميولهم العلمية ويمكنهم الاستفادة منه دون أن يتعارض مع واجباتهم الدراسية الرسمية، وهذا تصور مبدأي حول منهج عمله وكيفية تنفيذه :

– التعليم ضمن مجموعات صغيرة : يساعد هذا الأسلوب في توفير تفاعل أكبر بين الطلاب والمدرسين، مما يسهم في تحسين جودة التعليم وتعزيز الانتباه لدى الطلاب، كما يتيح المجال لتطبيق أساليب التعلم التعاوني، حيث يشترك الطلاب في حل المشكلات وتبادل الأفكار وإنجاز المشاريع.

كيفية التنفيذ :

تقسيم الطلاب إلى مجموعات لا يزيد عددهم عن عشرة في كل مجموعة.

اعتماد أسلوب التعليم المتمركز حول الطالب ضمن هذه المجموعات من أجل إعطاء الفرصة لكل طالب للتفاعل مع المدرس والتعبير عن أفكاره.

استخدام الأنشطة العملية والتطبيقات الواقعية لتقوية المفاهيم النظرية.

– التخصص التعليمي في سن مبكرة (بدءا من الطور الإعدادي) : يساهم التخصص المبكر في تركيز الجهود على مجالات معينة وتطوير مهارات متقدمة منذ الصغر، وسيؤدي ذلك إلى إعداد جيل متخصص قادر على المنافسة في أسواق العمل التكنولوجية الحديثة، تحديد التخصص العلمي للطلبة يكون بالتشاور

مع المدرسين النظاميين والمستشارين التربويين وأولياء الأمور، مع الأخذ بعين الاعتبار رغبات الطالب وهدفه المستقبلي.

كيفية التنفيذ :

تحديد مجالات تعليمية رئيسية مثل البرمجة، الرياضيات التطبيقية، اللسانيات الحاسوبية، الهندسة، العلوم البيئية، العلوم الطبية وغيرها وبدء تدريسها للطلاب في سن مبكرة.

استخدام منهجيات تعليمية تفاعلية تركز على التطبيق العملي مثل التطبيقات البرمجية أو مشاريع الروبوتات.

دمج التخصصات عبر المناهج، بحيث تدرس التخصصات المختلفة بشكل متكامل تتداخل مع بعضها مثل علوم اللسانيات وعلوم الحاسب في اللسانيات الحاسوبية.

– العمل وفق أهداف طويلة الأمد : يضمن تحديد أهداف استراتيجية بعيدة المدى استمرار التأثير الإيجابي للنظام التعليمي، ويحفز الطلاب على تحقيق نجاح مستدام.

كيفية التنفيذ :

وضع خطة دراسية طويلة المدى تتضمن أهداف تعليمية متجددة تتماشى مع التطورات التكنولوجية والعلمية.

التأكيد على التعلم المستمر والتطوير الذاتي، مما يمكن الطلاب من متابعة التعليم عبر الدورات التدريبية أو التعلم مما توفره شبكة الأنترنت بعد انتهاء مدة الدراسة.

تدريب الطلاب على تحديد مسار مهني واضح بعد إتمام التعليم مثل القدرة على بدء مشروعاتهم الشخصية أو العمل في وظائف متخصصة.

– العمل التطوعي للأساتذة والمدربين: العمل التطوعي يشجع على التعاون المجتمعي والاستفادة من خبرات المتخصصين، ويساهم في تخفيف عبء التكاليف المالية، ويمكن أن يكون العمل التطوعي مرنا بحيث يستطيع المتطوعون أن يساهموا في تدريس وتدريب الطلاب خارج ساعات عملهم الرسمية ووضع جدول زمني تعليمي يتناسب مع أشغالهم في حياتهم اليومية.

كيفية التنفيذ :

جذب الأساتذة المتخصصين والمدربين من خلال تقديم مزايا معنوية مثل حفلات التكريم وإبراز منجزاتهم ومنحهم فرصا للتدريب الذاتي.

تنظيم دورات تدريبية للمدربين حول أحدث أساليب التعليم والأدوات التكنولوجية.

إنشاء مجتمعات تعليمية تطوعية للأساتذة والمدربين من خلال منصات الأنترنت حيث يمكنهم التفاعل مع بعضهم وتبادل بحوثهم وخبراتهم.

– العمل بالمتاح من الوسائل والأدوات والأجهزة: فهذا يجعل التعليم أكثر مرونة ويتيح استخدام الأدوات المتاحة بأقل تكلفة، كما يسهم في تعزيز الابتكار والتكيف مع الواقع المحلي.

كيفية التنفيذ:

تحديد الأدوات المتاحة في البيئية المحلية مثل الحواسيب والأجهزة اللوحية وغيرها واستخدامها بشكل إبداعي.

استخدام الموارد المستعملة والتالفة التي يستغني عنها الأفراد والمؤسسات لإعادة التدوير أو التدريب على الصيانة والإصلاح بأسلوب عملي.

استغلال التمويل المجتمعي من خلال الشراكات مع المنظمات المستقلة أو المؤسسات المحلية لدعم المشاريع التعليمية.

– الاستعانة بما توفره شبكة الأنترنت والذكاء الاصطناعي من مصادر: أصبحت التكنولوجيا وسيلة فعالة جدا في التعليم بما توفره من خدمات ومنصات مجانية تفتح المجال أمام الطلاب للوصول إلى محتوى عالمي وتزيد من فاعلية التعليم عبر تقنيات التعلم الذاتي والمشاركة التفاعلية.

كيفية التنفيذ:

استخدام الأنترنت كمصدر من مصادر المحتوى التعليمي من خلال الوصول إلى الدورات التدريبية المفتوحة ومقاطع الفيديو التعليمية والمقالات البحثية.

الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتخصيص التعليم حسب مستوى الطالب واحتياجاته، مثل استخدام البرامج والتطبيقات الذكية التي تساعد في التعليم الذاتي أو التفاعل مع المواد الدراسية.

فتح قنوات تواصلية إلكترونية مع مختصين لتقديم دروس واستشارات، وإنشاء صفحات تعليمية على مواقع التواصل الاجتماعي، والتعاون مع منصات تعليمية مفتوحة مجانية.

خطوات تحضيرية أولية لمشروع التعليم المتخصص:

نجاح مثل هذا المشروع يحتاج إلى خطوات تحضيرية، منها:

– تحليل الوضع الراهن: تحديد الفجوات التعليمية مثل ضعف المناهج ونقص الموارد والوسائل وغياب المهارات العملية، وتقييم احتياجات السوق الأساسية الحالية والمتوقعة، ودراسة الفئات المستهدفة لفهم احتياجات الطلاب وأولياء الأمور.

– تكوين فريق عمل: اختيار فريق متنوع يشمل مشرفين إداريين وطاقم تعليمي متطوع متنوع ومتخصص في المواد المراد تدريسها، والتواصل عبر مواقع إلكترونية مع جامعات عالمية وأساتذة ذوي خبرة عبر الأنترنت لإشراكهم في التعليم والتدريب.

– تصميم الخطة التعليمية: وضع أهداف واضحة وتحديد ما يراد تحقيقه من التعليم المتخصص مثل المهارات التطبيقية، وتطوير المناهج وأساليب التعليم وتصميم محتوى عملي يركز على المواد الدائرة ضمن التخصص وتلائم ميول الطلاب وطموحاتهم وتلبي احتياجات السوق.

– البنية التحتية الرقمية: إنشاء حسابات وصفحات رقمية تعليمية تكون سهلة الاستخدام وتوفر الدروس والمحتوى التعليمي، وفي المناطق ذات الاتصال المحدود بالأنترنت يتم الاستعاضة عنها بإعداد دروس مصورة ومكتوبة يمكن الوصول إليها بسهولة.

– الشراكات والتعاون: التعاون مع الجهات المحلية مثل المدارس والمنظمات والجمعيات والمجتمع المدني بغرض توضيح الفكرة وتوفير الدعم المعنوي والتمويل المادي، والتواصل مع منصات ومنظمات تعليمية دولية لتقديم محتوى تعليمي مجاني.

– إدارة الموارد المالية: إعداد خطة تمويل تشمل التبرعات وحملات جمع الأموال والدعم المجتمعي، والاستثمار في موارد مستدامة مثل الأجهزة القديمة المستعملة التي يمكن إعادة استخدامها.

– إطلاق مبادرة تجريبية: البدء بشكل محدود في منطقة ضيقة وفئة محددة كمرحلة تجريبية، ثم جمع البيانات وتقييم النتائج لتعديل الخطة وتحسينها.

– الترويج للمشروع: بناء وعي مجتمعي حول أهمية هذا النوع من التعليم وكيفية الاستفادة منه، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الفكرة وجذب المتطوعين والداعمين.

– التقييم والتطوير: إنشاء آلية لمراقبة الأداء وجمع الملاحظات من الطلاب والمدرسين، ومراجعة الخطة وأساليب التنفيذ بشكل دوري لتحسين المناهج والخدمات المقدمة.

ثانيا : الاقتصاد

– الاقتصاد المتخصص

هو اقتصاد شعبي مستقل وموازي يتكامل مع الاقتصاد الرسمي ويشمل عدة جوانب اقتصادية واجتماعية له أهداف واضحة ومحددة ويأخذ بعين الاعتبار طبيعة المجتمع المحلي وظروفه وإمكانياته والتحديات التي يواجهها.

أهداف الاقتصاد المتخصص:

– توفير المعلومات والبيانات الاقتصادية القائمة على تحليل علمي للبيئة الاقتصادية المحلية.

– التشجيع والترغيب في دخول مجال الاستثمار الاقتصادي لكل أفراد المجتمع.

– دعم الابداع والابتكار المحلي.

– تحقيق التنسيق والتعاون بين الفاعلين الاقتصاديين.

– تطوير بيئة أعمال داخل المجتمع المحلي.

– تحقيق اكتفاء ذاتي وتسويق الفائض لمناطق أخرى.

– التكامل الوطني في مجال الإنتاج والتوزيع.

– تحسين القدرة الإنتاجية التنافسية للمناطق والفئات المحلية.

– توفير التدريب والتعليم للمهارات المطلوبة.

خطة تحقيق الأهداف:

هذه خطة عمل مقترحة لتحقيق هذا النوع من الاقتصاد:

– إجراء تحليل للتشريعات والقوانين المنظمة للعمل الاقتصادي: يجب أن يكون التحليل شاملا، يتضمن تقييم جدوى التشريعات القائمة ومدى مرونتها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وما تتيحه من إمكانيات لتلقي الدعم المالي داخليا وخارجيا، وربما تحتاج أيضا إلى دراسة تجارب دول أخرى في تسهيل بيئة الأعمال واستخلاص الدروس منها.

– عمل دراسة شاملة للسوق المحلي: دراسة السوق تعد خطوة أساسية لفهم التحديات والفرص، ويمكن دمج التطبيقات والبرامج التكنولوجية الحديثة والذكاء الاصطناعي في جمع البيانات وتحليلها لمعرفة الاتجاهات السوقية إذ قد تساهم في تحديد الفرص الخفية في السوق المحلي.

– تحديد المشاريع ذات الأولية والتي تحقق نتائج سريعة وتواكب احتياجات السوق: تحديد المشاريع ذات الأولوية يعتمد على نتائج دراسة السوق، وسيكون من المفيد إنشاء خارطة طريق اقتصادية قصيرة وطويلة المدى، وتحديد المشاريع التي يمكن أن تنمو بسرعة ويجب أن تستند على معايير مثل الاحتياج المحلي، القدرة التنافسية، مستوى الابتكار. ولتمويل هذه المشاريع يمكن استكشاف طرق بديلة عن القروض التقليدية مثل التمويل الجماعي أو نماذج إدارة الراتب (مثل كاكيبو أو 50/30/20 أو الحياة البسيطة وغيرها) التي تساعد في تعلم الادخار من الدخل حتى ولو كان دخلا متواضعا..

– إقامة جسور رابطة بين الفاعلين الاقتصاديين: هذه الجسور تجمع بين الممولين المحتملين للاستثمارات وأصحاب المشاريع، وكذا بين أصحاب المشاريع والموزعين التجاريين، الهدف الأساسي منها ضمان تمويل للمشاريع وتسويق المنتجات.

– التواصل والاستفادة من الجالية: يمكن تطوير شراكة عبر الأنترنت مع الجالية باستغلال المنصات التفاعلية والمواقع الاجتماعية بهدف التدريب ونقل الخبرات واستكشاف طرق ممكنة لتمويل بعض المشاريع.

– عقد شراكات مع الهيئات الدولية الحكومية والمستقلة: الشراكات مع الهيئات (وخاصة غير الإيديولوجية أو التي تفرض شروط خاصة) ستكون مفيدة في بناء شبكة دعم خارجية، من الممكن التفكير في استقطاب المنظمات الدولية التي تدعم المشاريع الاجتماعية والاقتصادية لتوفير تمويلات ميسرة أو استشارات فنية.

– تنظيم ورش تكوينية محلية: تهدف إلى تحسين الوعي والمعرفة الاقتصادية في المجتمعات، الدورات التدريبية المركزة للراغبين والداخلين الجدد في مجال الاستثمار مهمة جدا، ويجب أن تتضمن مهارات عملية واضحة وقابلة للتنفيذ في الواقع، التركيز على التكوين المهني بالإضافة إلى التدريب على التفكير الريادي والابتكاري وتعليم الأفراد كيفية إدارة المشاريع والتفاعل مع الاقتصاد بشكل مستدام سيكون ذا تأثير إيجابي بعيد المدى.

– إنشاء تعليم متخصص: سيساعد في تقليص الفجوة بين التعليم الأكاديمي والمهارات المطلوبة في سوق العمل، الغرض من التعليم المتخصص إضافة إلى تخريج علماء ومفكرين هو ضمان عمالة مدربة ومؤهلة تلبي احتياجات الاقتصاد التنافسي.

– الاستفادة من الخدمات التي توفرها التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي: يمكن استخدام البرامج والتطبيقات الذكية في تحليل البيانات الاقتصادية والتنبؤ باتجاهات السوق وتوفير استشارات لأصحاب المشاريع، كما يمكن أن تكون جزءا من التحليل التنافسي ورصد تطورات الأسواق المحلية والعالمية، ومواقع التواصل الاجتماعي تتيح مجالا للتسويق الرقمي.

– التحفيز المستمر والدعاية الإعلامية للمشاريع الناجحة: تكريم المشاريع الناجحة، إجراء مسابقات تنافسية لأحسن المبادرات الاستثمارية والابتكارات التكنولوجية وإقامة معارض اقتصادية دوريا، تعد كلها حوافز معنوية قوية تشجع على الاستدامة والاستمرار في التطوير والابتكار، ومن الضروري أيضا أن تشمل الدعاية حملات إعلامية على المنصات والمواقع المختلفة (تقليدية وإلكترونية) لزيادة الوعي حول هذه المبادرات وإشراك المجتمع المحلي.

– توفير الاستشارات الاقتصادية المجانية من قبل الأكاديميين والمتخصصين: عبر الاتصال المباشر وغير المباشر لتحقيق المعرفة العلمية والقانونية وتقديم حلول عملية للمشاكل الاقتصادية للمستثمرين ولما تشكله من دعم معنوي وتعزيز للثقة في الاقتصاد المحلي.

– التواصل مع الجهات الرسمية: من أجل تخفيف الأعباء القانونية وتسهيل العمليات التجارية مثل التصدير والاستيراد لأصحاب المشاريع المحلية الكبيرة، ولتحقيق التكامل بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد المتخصص. وسيكون من المفيد إنشاء لجان استشارية دائمة تتعاون مع الجهات الرسمية لصالح مشروع الاقتصاد المتخصص كالتركيز على تقليص الإجراءات وتقديم مقترحات لتحديث التشريعات والقوانين.

– إطلاق مبادرة البلدية النموذجية اقتصاديا: الغرض منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا حسب ما توفره الموارد والثروات الطبيعة التي تتميز بها المنطقة، وإنشاء أسواق محلية يومية أو أسبوعية لتسويق السلع المنتجة في ذات المنطقة وأخرى جهوية أو وطنية لضمان التكامل بين المناطق. هذه المبادرة تعزز من مفهوم الاقتصاد المحلي والمستدام، من الممكن أيضا تضمين التكنولوجيا الرقمية في مثل

هذه المبادرات (مثل منصات التجارة الإلكترونية لتسويق المنتجات المحلية) وتوسيع مفهوم الاكتفاء الذاتي ليشمل الابتكار في الإنتاج واستخدام الموارد المتجددة .

توصيات لنجاح الاقتصاد المتخصص :

لرفع مستوى إمكانية نجاح هذا الاقتصاد ينبغي :

– وضع أهداف وخطط محددة وقابلة للقياس مع تحديد إطار زمني واقعي لكل مرحلة، ويجب أيضا أن تتضمن الخطط آلية مراجعة لقياس مدى التقدم وإعادة ضبط الأهداف والخطط إن لزم الأمر .

– التقييم المستمر : إجراء دراسات تحليلية ونقدية دورية لتقييم مدى نجاح المشروع واستخراج أسباب النجاح والفشل وتحديث الاستراتيجيات حسب المستجدات .

– التكامل بين المناطق : من المهم استمرارية التواصل بين المناطق خاصة المتجاورة لتحقيق التكامل والاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة .

– بناء بيئة حاضنة للمشروعات الصغيرة : إنشاء مراكز حاضنة متنوعة لدعم الشركات الناشئة وتوفير الإحصاءات والمعطيات البيانية والموارد المالية والاستشارية اللازمة (مثل الجمعيات المتخصصة والمكاتب ومواقع الأنترنت . . .) .

وسائل إقناع فئات المجتمع :

بناء الثقة في هذا النوع من الاقتصاد يتطلب وقتا وجهدا مستمرا لكنه مطلوب، من خلال تكامل بعض الأساليب يمكن أن يتغير وعي المجتمع ويزداد تقبله له كحل بديل للتحديات الاقتصادية، فيما يلي بعضا من هذه الأساليب :

– التوعية بالمزايا العملية : يجب توضيح كيف للاقتصاد المتخصص أن يمنح الأفراد والمجتمعات القدرة على التفاعل مع الاقتصاد بعيدا عن القيود والرقابة، من خلال الاستثمار الصغير الفردي أو الجماعي الذي لا يحتاج رأسمال كبير في مجالات كالزراعة المنزلية أو الحرف التقليدية أو الصناعة التدويرية أو العمل عبر الأنترنت وغيرها التي تحقق دخلا مستداما، وتوضيح كيف يمكن أن يكون وسيلة لتقليص نسبة الفقر والبطالة خاصة في المناطق التي تفتقر إلى الفرص الاقتصادية التقليدية .

– تقديم نماذج محلية ودولية ناجحة : يمكن استخدام قصص لأشخاص أو مجتمعات تمكنت من بناء اقتصاد متخصص ناجح، سواء كان ذلك من خلال مشاريع تعاونية أو أعمال رقمية أو صناعات محلية،

ويمكن الإشارة إلى تجارب مماثلة في دول ساعدها الاقتصاد المتخصص في تقليل نسب البطالة والفقر ورفع المستوى المعيشي.

– الحملات الإعلامية واللقاءات الجوارية: يمكن استغلال وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لزيادة الوعي حول فوائد الاقتصاد المتخصص عبر نشر مقاطع فيديو، مقالات، أو قصص حول كيفية تجاوز التحديات والعراقيل باستخدام هذه الأساليب، ويمكن الاستعانة بالمؤثرين كالأئمة وأصحاب المشاريع الناجحة، كما يمكن توظيف أفراد من نفس الفئات المستهدفة في لقاءات خاصة مع السكان لإقناعهم بأهمية دور هذا النوع من الاقتصاد.

– إظهار الفوائد الاجتماعية: توضيح كيف يمكن له أن يوفر بدائل اقتصادية، مما يسمح في تقليل تأثير الأزمة الحالية ويعزز من قوة الاقتصاد الرسمي، وكيف له أن يزيد من تماسك وتلاحم أفراد المجتمع عبر الأعمال التعاونية الجماعية، كما أنه يزيد من الدخل الفردي ويحسن نوعية الحياة وأنه أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

الخاتمة

إذا نظرنا إلى التغيير على أنه شامل لجميع مناطق الوطن، وجامع لكل مناحي الحياة، فستبدو مهمة التغيير والإصلاح متشابكة ومعقدة، أما إذا قسمنا العمل ضمن مجتمعات محلية وجزأنا مناحي الحياة إلى مجالات محددة فهذا سيبسط التعقيد ويفكك التركيب المتشابك ويسهل العمل التنموي، كما أنه يتلاءم مع متطلبات ومقدرات البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لها، ثم إن هذه المناطق المحلية بمجموعها تتكامل مع بعضها لأن كل منطقة لها ما تتميز به منتجات وخدمات بحسب ما لها من ثروات وخامات وما تملكه من كفاءات وقدرات.

إن العمل على تحقيق هذا المشروع مفتوح لكل فرد أو جماعة (والنفع سيعود عليهم جميعا)، فكل من أراد أن يساهم فيه فله ذلك، ليس عليه أن يرجع إلى قيادة أو جهة عليا مسؤولة يتلقى منها التوجيهات إلا أن يكون ضمن فريق عمل يشتغل بشكل هرمي، فحينها هذا الفريق هو من يشكل وحدة مستقلة يعمل وفق ما يحدده من أهداف وطرق تنفيذ، الكل مدعو للمشاركة في عملية التغيير مهما كان منصبه أو وظيفته أو مستواه أو إمكانياته، وكلما زاد عدد المشاركين كلما تحقق التغيير بوتيرة أسرع، وليس على

المشاركين أن يشتغلوا في جميع المجالات، إذ يستطيعون أن يركزوا على مجال بعينه بحسب رغباتهم ومعارفهم ومهاراتهم.

ما يقود هذا المشروع هو الهدف العام "تغيير الواقع الحالي إلى واقع أفضل"، هذا الهدف هو ما يمثل مرجعية يستند إليها الأفراد، سواء أكانوا أفرادا أوضمن فريق عمل واحد أو عدة فرق، إذا اختلف البعض في تعيين المجالات التي لها أولوية أو في كيفية ووسائل إدارة الخطط، فله أن يتبنى رؤيته وينفذها، ويمكن للجميع أن يستفيد من تجارب الجميع حتى في داخل المجتمع المحلي ذاته.

إن مشروع "التغيير الإيجابي المستدام" ليس للتنظير الفكري وإنما هو دعوة للعمل والسعي، فالكلام الذي لا يتبعه عمل هو هدر للوقت والجهد. المشروع يقدر قلة الإمكانيات المادية والبشرية في البلاد النامية إذ يدعو للعمل بالمتاح وفي ما هو متاح. المشروع يتبع مسارا خطيا محددا ومستداما يمثله باختصار وتبسيط المخطط التالي: